كيف نحارب الفساد!!

عبدالله علي النويرة

.. تكثر هذه الأيام – كما الأيام السابقة – الدعوات للقيام بعملية إصلاح ضد الفساد والفاسدين وكل يغني على ليلاه لأن لكل منا وجهة نظر مختلفة سواء عن معنى الفساد أو عن معنى الإصلاح فليس هناك اتفاق بين أحد مع أحد في تفسير وتوصيف ماهية الفساد وكيف يمكن أن يتم إصلاح ما أفسده الدهر ولذلك فإن للفساد عشرين مليون معنى (بعدد السكان) ولكيفية الإصلاح هناك (عشرين مليون) كيفية للإصلاح وهكذا.

إن الذي يتبادر إلى الذهن هو هل الإنسان الفاسد أو الذي كان سبب الفساد يمكن أن يتحول بين يوم وليلة إلى مصلح وهل لديه قدرة على إصلاح ما أفسده هو؟

هل نجعل من (الساحر طبيباً) كما يقول المثل فنوكل أمر الإصلاح لنفس الأشخاص الذين هم سبب الفساد؟

بمعنى هل يمكن أن يكون الإنسان فاسدا وصالحا في نفس الوقت؟ وهل يمكن أن يقوم نفس الشخص بعمل فاسد صباحا ثم يقوم بعمل صالح مساء؟ إنها أسئلة تتبادر إلى الأذهان وقد تم طرحها في أحد المقائل.

وبما أنني لست من المخزنين فقد كنت خارج الحلبة فلا مجال للدخول مع المخزنين في جدل بيزنطي لا يسمن ولا يغني من جوع ولكنني وجدت أن هناك منطقا معقولا في الأسئلة المطروحة فعندما انبرى أحدهم مفندا بأن الإنسان الذي كان سبب فساد مؤسسة ما لا يمكن أن يكون سببا في إعادتها إلى جادة الصواب وإصلاح ما أفسده هو ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه كما يقال وقد طالب أخونا هذا بأن يتم إزالة جميع الموظفين من مرتبة رئيس قسم وما فوقه حتى وكيل وزارة وأن يتم تبديلهم بصغار الموظفين الذين لم تتلوث أياديهم بالفساد وقال أنه لا سبيل لإصلاح الفاسدين إلا بإبعادهم عن أماكنهم مثلهم مثل (الغرغرينا) إذا أصابت قدم أحد الناس فلا بد من بترها حفاظا على بقية جسمه.. إلا أنه لم يقبل برأي صاحبنا أحد وانبرى أحدهم مفندا مزاعمه فقال من جملة ما قاله أن صغار الموظفين هم سبب فساد الكبار لأن المثل الشعبي يقول: (ما تلكع النار إلا دقلة القشمط) و(ما تحرق النار إلا رجل واطيها) وقال لو جئنا بعود كبريت وأشعلناه ووضعناه بجوار قطعة خشب ضخمة هل ستستجيب ويتم إضرام النار فيها طبعا مستحيل ولكن لو جئنا بمجموعة لفائف والحشائش الصغيرة وأحرقناها بعود الكبريت فإنها سوف تشتعل وتتولى إشعال قطعة الخشب الكبيرة وبدونها سوف تبقى الخشبة الكبيرة سليمة ولذلك فإن الأولى بالإبعاد والإزالة هم صغار الموظفين المسؤولين عن إفساد الأسماك الكبيرة التي تمتاز بالقدرة على مقاومة كل جديد ومحاربة كل تغيير إلى جانب أن أولئك الكبار قد وصلوا إلى درجة التخمة ولم يعودوا بحاجة للمزيد أما لو قمنا بإزالتهم وتصعيد الصغار فإنهم سوف يحتاجون إلى فترة طويلة من الفساد حتى يصلوا إلى ما وصل إليه السابقون ولذلك فالأفضل هو أن نتخلص من أولئك الصغار ويبقى الكبار في مكانهم فهم أقل ضررا من غيرهم.

أقول الحق إنني لم أحضر في حياتي أحد المقائل إلا وخرجت منه مشوش الذهن لأن الحاضرين في أي مقيل ينقسمون إلى قسمين عند مناقشة أي موضوع وكل فئة لديها من الحجج والبراهين ما يقنع الإنسان بصواب رأيهم ونخرج من المقيل وكل إنسان منقسم نصفين مؤيد للفئتين المتعارضتين ولا يصحو إلا عند سماعه للأذان (الله أكبر) داعيا للصلاة.

alnwoirah3 @gmil.com

الوطن أمانة في أعناقكم

د.محمد علي بركات

.. يا أبناء يمن الإيمان والحكمة .. أيها المخلصون لهذا الوطن أرضاً وإنساناً ، يا عقلاء وحكماء هذه الأمة .. يا من تحبون الخير والسلام لأبنائكم وإخوانكم على هذه الأرض الطيبة التي كرمها رب العزة سبحانه في كتابه العزيز بقوله (بلدة طيبة ورب غفور) .

أين صوت العقل والضمير الحي ، وأين حكمة العقلاء التي يمكن أن تسمو فوق المصالح الذاتية دون أي حساب للأنانية أو الغرور .. وتدفع الجميع للحرص على مصالح أبناء الشعب والوطن وعدم المساس بالثوابت الوطنية .. والمحافظة على مقدرات الوطن والمنجزات التنموية.

فمسؤولية العقلاء وحكماء اليمن الميمون تقتضي المبادرة بنصح وتوعية جميع الأطراف وكافة الأوساط المجتمعية .. وتبصيرهم بالآراء الصائبة الرامية إلى نبذ العنف والفتن والتخريب وعدم الإضرار بمصالح الوطن ، والحفاظ على الأمن والاستقرار .. والتأكيد على عدم المقامرة بمكاسب وإنجازات الوطن ، وتجنب التعبئة الخاطئة من قبل كافة القوى السياسية التي يمكن أن تجر البلاد إلى أتون الفوضى والخراب والدمار .. إضافة إلى دعوة كافة أبناء الشعب والقوى السياسية للحوار البناء ، وضرورة إخضاع كافة القضايا لهذا الحوار لما فيه خير الوطن وأمنه واستقراره ، وفي سبيل تحقيق التطور والتنمية.

ولا شك أن كافة الوطنيين المخلصين يحرصون كل الحرص على المصالح العليا لليمن أياً كانت انتماءاتهم السياسية أو الحزبية .. كما يحرصون على ترسيخ الوحدة الوطنية ، والاصطفاف الوطني الخلاق حول الثوابت الوطنية ، ومكافحة الفساد بشتى صوره بكل حزم وجدية.

ويحتم الواجب الديني والوطني والأخلاقي على الجميع مراعاة الخصوصية اليمنية ، وحماية الوطن من كافة الزوابع والأخطار .. وتجنيبه طوفان الفوضى وما يمكن أن يسببه - (لا سمح الله) - من كوارث لن تبقي ولن تذر ، ولن تفرق بين سلطة ولا معارضة ، ولا بين من يؤازر هذا أو ذاك من الأنصار.

الكارثة الكبرى أن الجميع من أبناء الوطن اليمني الواحد ، وطن من وصفهم نبي الأمة عليه صلوات الله وتسليمه بأنهم (أرق قلوباً وألين أفئدة) .. فهلا انبرى أولئك العقلاء ذوو الإيمان والحكمة لأداء دورهم في هذه الأيام العصيبة من تاريخ يمن الحضارة المجيدة.. فالشعب اليمني الأبي لديه من السمات النبيلة والخصائص الأصيلة ما يمكنه من مواجهة كافة التحديات ، والمضي بخطى واثقة وحثيثة لتحقيق آماله وطموحاته المشروعة في مستقبل أفضل تتجسد في ازدهاره وتقدمه.

ويظل مبدأ احترام الحقوق والحريات من المبادئ المهمة التي يجب أن يلتزم بها ويحترمها الجميع ، والتعبير عن الرأي حق كفله الدستور لكل مواطن شرط أن يُمارس في الإطار السلمي دون تجاوز لقيم الحرية والديمقراطية كالاعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة ، وزعزعة الأمن والاستقرار وإقلاق السكينة العامة .. والأسوأ من هذا إحداث الفتنة والانقسام في صفوف أبناء المجتمع ، جراء التحريض على العنف والفوضى والتخريب وانتهاك القوانين والأنظمة.

وهنا نناشد كافة المخلصين لهذا الوطن ذوي الضمائر الحية النقية وندعوهم إلى استنهاض الحكمة اليمانية حرصاً على أمن واستقرار وتقدم اليمن .. كما نناشد كافة المعنيين والمسئولين بمختلف توجهاتهم السياسية والحزبية سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة بأن يضعوا نصب أعينهم مصالح الوطن فوق كل اعتبار ، وأن يتقوا الله في إخوانهم وأبنائهم فالشعب أمانة في أعناقهم في هذا الوطن .. وأن يرتقي الجميع إلى مستوى المسؤولية .. وتغليب منطق العقل والحكمة والحرص على حاضر الوطن ومستقبل أبنائه تجنباً للأضرار الفادحة التي يمكن أن يتكبدها الوطن والشعب في جميع المناحي الحياتية.

كما يحسن بذوي القرار مراعاة تحقيق المطالب المشروعة للمواطنين في جميع أنحاء الجمهورية .. وأهمها تصحيح المسار ومحاربة الفساد والفاسدين بمزيد من الجدية والمسؤولية .. وكذا المبادرة بوضع الحلول المناسبة لمشكلة البطالة ومحاربة الفقر ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .. وتلك هي القضية.

Drbarakato@gmail.com

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

تحية للكويت في عيدها...

{ ليس بالجديد القول إن بصمات بلد كالكويت في الواقع اليمني لا تعد ولا تحصى.

وليس بالجديد أن نكرر القول إن الشعب اليمني يكنّ من الجميل لبلدان أولها مصر والكويت وسوريا والجزائر، ومن الأصدقاء الصين وروسيا، على يد التعاون والدعم التي امتدت في أحلك اللحظات وخلال سنين ومراحل كانت البلاد بأمسّ الحاجة إليه.

واليوم ولأن مَنْ ينكر الجميل لا دين له ولا أخلاق، نجد أنفسنا لا نردّه، لأننا لن نستطيع، كون الجميل لا يقاس مادياً حتى نقول هذا بدلاً عن ذاك، ولذلك نعمل بالقول : مَنْ لا يشكر الله لا يشكر الناس، هنا لا بد أن نشكر الناس، والناس هم الكويتيون، إذ لهم علينا أن نعظّم لهم السلام مرتين، الأولى لمدارسهم ومستشفياتهم والعون النزيه، ولما قدّموه للعرب عموماً من «العربي» التي جمعت العرب حولها، وفنون وعالم معرفة معين لا ينضب، وحين حولوا الكلمة إلى مسرح وفنون بمختلف أشكالها وألوانها نتمنى أن تعود إلى الواجهة من جديد تحمل الكويت إلى العرب، وتحمل العرب إلى العالم، واليقين الذي ما بعده يكون أن الصبح الذي أشرق من مصر سيضيء بلاد العرب من جديد، شعراً ونثراً ومسرحاً وسينما ومعرفة كالنيل لا تنضب مياهه، وسيعود للكويت رجع الصدى حراكاً ثقافياً وأدبياً يغمرنا كما كان.

للكويت اليوم وكل أعيادها وكل أيامها التهنئة مرتين، مرة بعيد نتمناه لا ينتهي بأن تزول آثار الغمّة، وأخرى بأن تعود إلى الجميع كويتاً حنوناً رؤوماً تكبر كلما صغر الآخرون وتزداد تواضعاً كلما كبرت.

وهي مناسبة لتجديد الدعوة لأن يعود نهرها يتدفق إلينا كما عهدناه، لا تنشف مياهه خيرات كلما زاد ريعها شكراً كلما قلنا للكويت ليس بغريب عنك أن تمدي يدك بالخير بدون مَنّ ولا حتى مجرد إشارة إلى اليد التي امتدت بالعون النزيه.

والعون – كما قلنا – ليس كما يتخيل البعض نقوداً نريدها، بل خير يستفيد منه كل الناس، جامعات ومشاريع ثقافية وزراعة شجرة يستظل بخيرها ورزقها الإنسان هنا طوال أيام عمره وأجياله اللاحقة.

إن ثمة مكاناً في قلوبنا مساحته واسعة كبيرة باتساع الأفق، مكاناً مخصصاً لهذا البلد الصغير مساحة الكبير دوراً يعود إلى سابق عهده، ونحن بقلوبنا نفتح له كل المساحات المستحقة لبلد لم يبخل ولم يحقد حتى في لحظات أعمت القلوب والأبصار، لكنها لم تعْم قلوبهم ولا عقولهم، بدليل اليد التي تمتد لليمني هناكَ بكل التقدير والاحترام.

○ ○ ○ ○

تحية خاصة

□ للرّجُل الذي ترك لنا أثره هنا وذهب، وذهب ليظل في قلوبنا عنواناً نحجّ إليه كلما جرفنا الحنين للوفاء.

تحية للزمانان، سفير العطاء والوفاء وكل الصفات الجميلة، سفير الكويت الذي ترك لنا غصة وذهب.

تحية للرّجُل أينما كان، ليس منّي، بل ومن كل روّاد مقيل الشيخ الخلوق عبدالجبار الأديمي، ومن اليمنيين فرداً فرداً، مَنْ عرفهم الزمانان وَمَنْ لم يعرفهم، ومنّي تحية وتقدير.

○ ○ ○ ○

تصحيح

□ ورد في عمود الأمس «فرصة للحكمة» فقرة (٦٠) هكذا : «والفساد عدونا الأول، لا أحد يتمنى محاربته والقضاء عليه»، والصحيح : والفساد عدونا الأول، لا أحد إلا يتمنى محاربته والقضاء عليه.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

جمعيات شراء أراض لموظفي المؤسسات وغياب المحاسبة

عبدالرحمن سيف إسماعيل

تعد مشكلة الأراضي من أكبر وأخطر المشكلات التي يتعرض لها الناس يوميا باعتبار أن المضاربة بها تؤدي إلى الثراء الواسع، وبأقصر الطرق وأقل الجهود.. سيما في ظل التصاعد المستمر لها وغير المحكوم بالقوانين والتشريعات.. إذا المضاربة بالعقارات تخلق ثراءً كبيراً لا يمكن أن يصل إليه أي تاجر يعمل بطرق مختلفة.

وقد يترتب على ارتفاع أسعار العقارات بهذه الطريقة ارتفاع أسعار مواد البناء والأيادي العاملة وارتفاع إيجارات العقارات المختلفة، والتي وصلت حداً لا يمكن أن يتصوره عاقل.. حيث يدفع الموظف راتبه بالكامل مقابل شقة تفتقر إلى أبسط المقومات الصحية.

ومنذ سنوات قمت بإجراء استطلاع صحفي عن جمعيات شراء الأراضي لموظفي بعض الوزارات من ذوي الدخل المحدود، التي تأسست في غالبية الوزارات والمؤسسات الحكومية.. وقد قام هؤلاء الموظفون بابتياع ذهب نسوانهم، وكل ما يمتلكونه من أجل هذا الحلم الذي ظل يتعزز لديهم يومياً، وظلت كذلك الجمعيات تنمي لدى مشتركيها أحلام امتلاك قطعة أرض وربما شقة متواضعة تضمهم مع أولادهم.

ولكن هذه الأحلام تبخرت بعد ذلك وتحولت إلى سراب وظل المشتركون مطالبين بتسديد ما عليهم من ديون والتزامات أخلاقية تجاه أسرهم.. والبعض منهم ماتوا مديونين، وماتت معهم أحلامهم، وأحلام أطفالهم ونسائهم باستثناء جمعيتين اثنتين هما جمعية بنك الإسكان – حدة، وجمعية البنك اليمني للإنشاء والتعمير – سعوان، بينما أخفقت جمعية شراء أراض الموظفي البنك.. وربما أن جمعية بعض منتسبي المؤسسة العسكرية نجحت أيضاً في شراء أراض وبناء وحدات سكنية لمنتسبيها.

بينما أصبحت الجمعيات الأخرى في خبر كان، ولكنها لم تختف نهائياً من ذاكرة الناس رغم أن أياً منها لم تنل حظاً من الكتابة عنها، وعن معاناة منتسبيهم الذين لا يزالون مطالبين بتسديد ما تبقّى عليهم من ديون.

الجمعية الوحيدة التي كتب عنها الناس هي جمعية الحتارش، لأن غالبية منتسبيها هم من المسئولين وذوي النفوذ الواسع.

وتُعتبر الأراضي في هذا الزمن من أخصب بيئات تنمية الفساد والمفسدين، وتراكم الثروات غير المشروعة، وهي البيئات التي لم يفتح ملفاتها بعد لأن ضحاياها هم بسطاء موظفي الدولة والمعدمون فيها.

ومن هذه الجمعيات التي يصل ضحاياها بالآلاف جمعية موظفي وزارة الخارجية، وجمعية وزارة التخطيط، والتي كما يقال ٧٠٪ من أراضيها استولت عليها جامعة الإيمان، وقد وجه الأخ/ رئيس الجمهورية في حفل افتتاح الجامعة بضرورة تعويض موظفي الجامعة، تعويضاً عادلاً وبقية أراضي الجمعية استولى عليها بعض المتنفذين، والقضية ومنذ سنوات طويلة منظورة أمام المحكمة التي تعيد البحث فيها كلما عُيّن رئيس جديد لها.

وجمعية وزارة الأوقاف التي حضر مراسيم حفل تسليم البصائر رئيس الوزراء حينها الأستاذ/ عبدالعزيز عبدالغني.

وهناك أيضاً جمعية أراضي وزارة الزراعة، وجمعية أراضي وزارة الصحة، والمعهد الصحي، ووزارة المواصلات، وموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وجمعية موظفي وزارة الإدارة المحلية، وجمعية قطاع الوحدات الإدارية بوزارة الإدارة المحلية، وجمعية محافظة صنعاء.. وغيرها من الجمعيات التي لا تتسع القائمة لذكرها.

وسوف أتحدّث هنا بإيجاز شديد عن جمعية وزارة الإدارة المحلية التي مات الكثير من المنتسبين إليها لسبب واحد هو أن منتسبيها لا يزالون على أمل أن الوزير الحالي يمتلك من الإمكانيات والقدرات ما يمكنه من تحريك أمر الجمعيتين وإعادة الحق إلى أصحابه، ومنتسبيها هم غالبية موظفي الوزارة وبعض مدراء عموم المديريات والمحافظين، وقد تم تسديد جميع أقساطها، وتم توزيع بعض البصائر على بعض الموظفين الذين كبرت أحلامهم، ووجدوا أنفسهم في نهاية المطاف بأنهم غير قادرين على التعامل مع هذا القطاع.

وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الجمعيات يعود تاريخ تأسيسها إلى ثمانينات القرن الماضي وربما أكثر، لم يطلب مسئولوها منتسبي هذه الجمعيات إلى عقد لقاء لمناقشة أوضاعها أو اطلاعهم على مصير الأرض التي تم شراؤها أو مصير الفلوس التي دفعوها.

والتحقيقات الصحفية التي أجريتها فيما مضى عن هذا الموضوع كشفت عن أن القائمين عليها استثمروها لحسابهم الخاص.

يتوسل موظفو وزارة الإدارة المحلية إلى وزيرهم بأن يتخذ موقفاً صارماً يلزم فيه المعنيين بالأمر بتحريك ملفات اللجنتين وإنصاف الموظفين، لتكون هذه الإجراءات مدخلاً لإصلاح أوضاع بقية الجمعيات في المؤسسات الأخرى.

فالموظفون لا يزالون يحلمون ومنذ عقود كثيرة باستعادة حقوقهم «أراضيهم على وجه الخصوص» فوزير الإدارة المحلية يستطيع أن يعيد إليهم ما خسروه، وأن ينفض الغبار عن هذه القضية التي اعتقد القائمون عليها بأن منتسبيها قد نسوها، وقد أصبحت شيئاً منسياً!!

فهذه القضية إنسانية وأخلاقية، لأنها قضية حقوق، وقضية فساد واختلاس، وتحريكها سيكون مدخلاً لفتح ملفات فساد الأراضي في جميع المرافق والمؤسسات الحكومية.

هذه المشكلة هي جزء من مشكلة الموظف والتصحيح الذي نحن بصدده، والدولة التي يحلم بها الجميع، وأصبحت التزاماً أدبياً وأخلاقياً للحكومة، وعلى وجه الخصوص موظفي وزارة الإدارة المحلية، فالدولة الوطنية الحديثة بآفاقها الواسعة لا يمكن أن تأتي إلا عبر هذا الموظف المقهور على أمره، والمظلوم والمنسي، وهو الذي يضطلع بالدور الأساسي في التغيير الذي وضعت الدولة أسسه.

فالموظف عماد التنمية والتغيير، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا شعر هذا الموظف المقهور والمنهوب بالأمن.

وهناك أيضاً جمعيات تشكّلت في مختلف المحافظات، والمؤسسات الحكومية، وجميعها متهمة بابتزاز الموظفين والفقراء والحالمين بالاستقرار والأمن.

وعلى الرغم من هذه الرؤية القاتمة والبيئة الموبوءة إلا أن هناك رجالاً شرفاء وأنقياء ومن هؤلاء الأستاذ/ أمين محمد عبدالله – الرجل المثالي الذي أبى إلا أن يكون رجلاً بحجم الجبال، شريفاً نظيف اليد، سامي الفؤاد، فقد انتخب في مسئولية لجنة أراض تشكّلت سابقاً بوزارة الإدارة المحلية.. ولمجرد أنه شعر بعدم قدرته على تحقيق أحلام الموظفين قام بإعادة المبالغ إلى أصحابها كاملة، والاعتذار منهم.. وكان يمكن أن يفعل الآخرون الأمر ذاته!!

ومن أجل إزالة هذا الوضع، وإعادة الثقة للموظفين في هذه الجمعيات لابد وأن تقوم جهات عملهم بتحريك ملفات الأراضي فيها، والتحقيق في مصير الأموال المنهوبة، ما لم فإن المتضررين من هذه الوضعية سيقدمون بلاغاً بذلك للأخ النائب العام، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وإلى القضاء، وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الناس.

فالجمعيات السكنية بجميع مسمياتها وأصنافها أصبحت وسيلة للابتزاز والنهب، والسطو على حقوق الموظفين وعلى أراضي الدولة والأوقاف.

كما ينبغي أن تقوم الحكومة بإلزام المؤسسات المسئولة عن هذه الأراضي بتقديم كشوفات عن الأراضي التي تم صرفها للجمعيات الوهمية والعناصر التي تم صرف الأراضي لها، على أن تقوم هذه المؤسسات المعنية بصرف أراض للضحايا من أعضاء هذه الجمعيات، وبأسعار رمزية جداً، تعويضاً لما تعرضوا له في السابق.

وستكون هذه العملية أول اختبار للحكومة.. فهل تستطيع الحكومة فعل ذلك؟؟ الإجابة متروكة لها!!